HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.33/Rev.1
5 July 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدوليـــة لحقوق الإنســـان

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

نيوزيلندا

[٧ آذار/مارس ٢٠٠١]

(A) GE.01-43036

أولاً- الأرض والسكان

الأرض

١- تقع نيوزيلندا في جنوب غرب المحيط الهادئ، في منتصف المسافة الفاصلة بين خط الاستواء والقطب الجنوبي، وتتألف من جزيرتين رئيسيتين هما جزيرة الشمال وجزيرة الجنوب، ومن عدد من جزر أصغر. وتبلغ مساحتها الإجمالية ٠٢١ ٢٦٨ كيلومترا مربعا (أي أنها تماثل في حجمها اليابان أو الجزر البريطانية). وأكبر جيران نيوزيلندا هي نيوكاليدونيا وفيجي وتونغا في الشمال، وأستراليا في الغرب. وتتميز هذه البقعة من العالم بالبراكين النشطة وكثرة الزلازل. وتمر الحدود الفاصلة بين السهل الهندي - الأسترالي وسهل المحيط الهادئ عبر نيوزيلندا، وكان للعمليات الناتجة عن تصادماتها أثر بالغ على حجم نيوزيلندا وشكلها وسماتها الجيولوجية. وتشمل جبال الألب الجنوبية الواقعة في جزيرة الجنوب والتي ترتفع تحت غطاء ثلجي دائم وأنهار جليدية كثيرة ١٩ قمة يزيد ارتفاعها على ٠٠٠ ٣ متر. وتغطي الجزيرتان الرئيسيتان مساحة ٦٠٠ ١ كيلومتر تمتد من الطرف الشمالي إلى أقصى الطرف الجنوبي، ولا يبعد أي جزء منهما عن المحيط الذي يحدهما بأكثر من ١٢٠ كيلومترا. ويسهم طول الحدود الساحلية لنيوزيلندا والمسافة التي تفصلها عن أقرب البلدان المجاورة لها في منحها رابع أكبر منطقة اقتصادية بحرية خالصة في العالم. كما يشكل إقليم روس التابع الواقع في القارة القطبية الجنوبية جزءا من نيوزيلندا.

٢- ولنيوزيلندا ولاية على إقليم توكيلاو الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي. وتتعامل نيوزيلندا بجدية مع التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بأن تعمل على تطوير الحكم الذاتي في إقليم توكيلاو توصلا إلى ممارسته حق تقرير المصير. وتتخذ نيوزيلندا الترتيبات اللازمة لإعداد التقارير بشأن إقليم توكيلاو. وسكان إقليم توكيلاو ونيوي وجزر كوك هم جميعهم من مواطني نيوزيلندا. فنيوي وجزر كوك ولايتان تتمتعان بالحكم الذاتي على أساس ارتباط حر بنيوزيلندا. ففي إطار علاقات الارتباط الحر، تتمتع حكومتا نيوي وجزر كوك بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة. وإذا كانت نيوزيلندا تتولى مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع فيما يخص كلا البلدين، فإن هذه المسؤوليات لا تخولها حقوق السيطرة وهي لا تُمارس إلا بناء على طلب صريح من حكومتي نيوي وجزر كوك. ولنيوي وجزر كوك اختصاص كامل فيما يتصل بتنفيذ التزاماتهما بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهما مسؤولتان من ثم عن إعداد التقارير ذات الصلة. وقد قدمت نيوزلندا المساعدة في الماضي بصدد إعداد هذه التقارير.

التاريخ

٣- يعتقد أن أول مستوطنين بولينيزيين وصلوا إلى أوتياروا/نيوزيلندا منذ أكثر من ٠٠٠ ١ سنة. وما أن جاء القرن الثاني عشر حتى كانت المستوطنات الماورية متناثرة في معظم أنحاء البلد. وفي عام ١٦٤٢، وقعت أنظار الملاح الهولندي آبل تسمان على أوتياروا، ولكن ١٢٧ سنة أخرى مضت قبل أن يصبح القبطان البحري

البريطاني، جيمس كوك، أول أوروبي تطأ قدماه نيوزيلندا في عام ١٧٦٩. وبدأ الاستيطان الأوروبي المنظم في منتصف القرن التاسع عشر.

٤- وفي عام ١٨٤٠، أبرمت معاهدة واينانجي بين قبائل ايوي الماورية (وهي قبائل نيوزيلندا الأصلية) والتاج البريطاني. وهذه المعاهدة هي الصك التأسيسي لنيوزيلندا الحديثة.

الخصائص الإثنية والديموغرافية الرئيسية

٥- مرت نيوزيلندا بتحول ديموغرافي مماثل للتحولات التي شهدتها بلدان متقدمة أخرى. فقد ارتفعت نسبة سكان المدن ارتفاعا شديداً، وأخذ متوسط حجم الأسرة ينخفض ببطء، بينما يزداد عدد المسنين. وتشير الاسقاطات إلى بطء النمو السكاني وإلى استمرار التقدم المطرد في سن السكان. ومن المميزات الخاصة لتجربة نيوزيلندا تنوع المجموعات الإثنية المتزايد الذي تمثل فيه المجموعات ذات الأصل غير الأوروبي نسبة متزايدة من السكان المقيمين في نيوزيلندا.

السكان

٦- بلغ عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا ٣,٦٢ ملايين نسمة في آخر تعداد خمسي للسكان أجري في عام ١٩٩٦. وتصل الكثافة السكانية إلى ١٤,١٥ شخصا في الكيلومتر المربع. وقدر عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بما مجموعه ٠٠٠ ٧٩٢ ٣ نسمة.

التكوين الإثني

٧- بلغت نسبة النيوزيلنديين المنحدرين من أصل أوروبي أو المولودين في أوروبا ٧٤,٨ في المائة من السكان المقيمين وفقاً لتعداد عام ١٩٩٦؛ بينما بلغت نسبة الماوريين النيوزيلنديين ١٥,١ في المائة. وصنفت غالبية النسبة المتبقية بأنها مجموعة إثنية من سكان جزر المحيط الهادئ (٥ في المائة) أو مجموعة إثنية آسيوية (٤,٦ في المائة).

٨- ويرد فيما يلي تصنيف للسكان بحسب المجموعات الإثنية الرئيسية. وترد في الجدول مقارنة بين نتائج تعداد السكان للأعوام ١٩٨٦ و١٩٩١ و١٩٩٦. وقد طرحت أسئلة على أفراد الشعب لمعرفة المجموعة (المجموعات) الإثنية التي ينتمون إليها. وكان بإمكانهم التأشير على عدد المجموعات النموذجية التي يودون التأشير عليها، وإذا كانت هذه المجموعات غير كافية، جاز لهم تدوين المجموعة (المجموعات) التي ينتمون إليها. وأفاد أكثر من ١٥ في المائة من المقيمين في نيوزيلندا بأنهم ينتمون إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة في تعداد عام ١٩٩٦. وكان ثلاثة وعشرون في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر ينتمون إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة في هذا التعداد. ومن المهم الإشارة إلى أنه يمكن عزو جزء من الارتفاع والانخفاض في الحجم النسبي للمجموعات الإثنية

إلى الطريقة التي يحدد بها سكان نيوزيلندا انتماءهم إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة. ففي عام ١٩٩٦، أشار أكثر من ١٥ في المائة من سكان نيوزيلندا إلى أنهم ينتمون إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة، مقابل ٥ في المائة فقط في عـــام ١٩٩١. ويحتمل أن يكون قدر من هذه الزيادة ناتجاً عن إعادة صياغة الأسئلة الواردة في تعداد المجموعات الإثنية التي شجعت المجيبين على تقديم عدة إجابات.

٩- وعند عد الردود المتعلقة بالمجموعات، أمكن عدّ بعض الأشخاص ثلاث مرات. وفي الجدول التالي، تصنف المجموعة الإثنية بإعطاء الأولوية للردود في تشكيل هرمي يصل مجموعه إلى ١٠٠ في المائة. ويرد في التشكيل الهرمي مـــاوريو نيوزيلـــندا - ســـكان جزر المحيط الهادئ - الآسيويون - الآخرون - الأوروبيون. ويستبعد الجدول الأشخاص الذين لم يحددوا انتماءهم إلى مجموعة إثنية أو الذين تعذر تعيين هويتهم من خلال الإجابة.

إثنية [أ] وجنس السكان

المقيمين في نيوزيلندا، ١٩٨٦ و١٩٩١ و١٩٩٦

الإثنية والجنس	التعداد			النسبة المئوية من سكان نيوزيلندا		
	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
	العـــدد			النسبة المئوية		
مجموع الأوروبيين						
الذكور	١ ٣١١ ٤٥٠	١ ٣٠٨ ٤٢٦	١ ٢٧٠ ٠٣٥	٨٢,٠٠	٧٩,٣٨	٧٤,٧٩
الإناث	١ ٣٣٩ ٢٦٠	١ ٣٤٩ ١٩٣	١ ٣٢٤ ٦٤٤	٨٢,٣٠	٧٩,٤٨	٧٤,٩٠
المجموع	٢ ٦٥٠ ٧١٠	٢ ٦٥٧ ٦١٩	٢ ٥٩٤ ٦٩٤	٨٢,١٥	٧٩,٤٣	٧٤,٨٥
ماوريو نيوزيلندا						
الذكور	٢٠١ ٨٩٧	٢١٤ ٤٣١	٢٥٨ ٠٠٠	١٢,٦٢	١٣,٠١	١٥,١٩
الإناث	٢٠٢ ٨٧٨	٢٢٠ ٤١٩	٢٦٥ ٣٧٤	١٢,٤٧	١٢,٩٨	١٥,٠١
المجموع	٤٠٤ ٧٧٨	٤٣٤ ٨٤٧	٥٢٣ ٣٧١	١٢,٥٤	١٣,٠٠	١٥,١٠
سكان جزر المحيط الهادئ						
الذكور	٥٩ ٨١٤	٧٥ ٣٠٩	٨٥ ١١٠	٣,٧٤	٤,٥٧	٥,٠١
الإناث	٥٩ ٥٥٦	٧٧ ٦٣٤	٨٨ ٠٦٨	٣,٦٦	٤,٥٧	٤,٩٨
المجموع	١١٩ ٣٦٧	١٥٢ ٩٣٤	١٧٣ ١٨٤	٣,٧٠	٤,٥٧	٥,٠٠
الآسيويون						
الذكور	٢٤ ١٤٧	٤٦ ٦٣٨	٧٧ ١١٥	١,٥١	٢,٨٣	٤,٥٤
الإناث	٢٣ ٨٦٥	٤٧ ٤٢٧	٨٣ ٥٦٨	١,٤٧	٢,٧٩	٤,٣٧
المجموع	٤٨ ٠٠٦	٩٤ ٠٦٥	١٦٠ ٦٨٣	١,٤٩	٢,٨١	٤,٦٤

الآخـــــرون						
الذكور	٢ ٠٥٥	٣ ٤٤١	٧ ٨٣٦	٠,١٣	٠,٢١	٠,٤٦
الإناث	١ ٠٠٨	٢ ٩٠٧	٦ ٨٢٨	٠,١١	٠,١٧	٠,٣٩
المجموع	٣ ٨٥٨	٦ ٣٤٢	١٤ ٦٦٧	٠,١٢	٠,١٩	٠,٤٢
إجمالي عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا باستثناء الأشخاص الذين لم تحدد هويتهم، إلخ						
الذكور	١ ٥٩٩ ٣٦٩	١ ٦٤٨ ٢٣٦	١ ٦٩٨ ٠٩٩			
الإناث	١ ٦٢٧ ٣٥٣	١ ٦٩٧ ٥٧٧	١ ٧٦٨ ٤٨٨			
المجموع	٣ ٢٢٦ ٧٢٢	٣ ٣٤٥ ٨١٣	٣ ٤٦٦ ٥٨٧			
إجمالي عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا						
الذكور	١ ٦١٦ ٦٦٧	١ ٦٦٢ ٥٥٢	١ ٧٧٧ ٤٦١			
الإناث	١ ٦٤٦ ٦١٦	١ ٧١١ ٣٧٤	١ ٨٤٠ ٨٣٩			
المجموع	٣ ٢٦٣ ٢٨٦	٣ ٣٧٣ ٩٢٦	٣ ٦١٨ ٣٠٣			

(أ) تتعلق بيانات عام ١٩٨٦ بالأصل الإثني لا بالإثنية.

تم تقريب جميع الخانات الواردة في هذا الجدول جزافا إلى رقم الأساس ٣.

١٠- وعـــلى أساس إجمالي الردود، كانت المجموعة الإثنية الوحيدة التي شهدت أكبر تغير عددي بين تعدادي عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ هي المجموعة الإنكليزية التي ازداد عددها بما مقداره ٥٧٠ ٢٢٨ نسمة، ومجموعة سكان نيوزيلندا من الأوروبيين التي انخفض عددها بما مقداره ٨٩٣ ١٢١ نسمة. وشهدت مجموعات أخرى من أوروبا الغربية تغيرات أصغر من الناحية العددية ولكن أكبر من حيث النسبة المئوية. ولا يمكن نسب أية من هذه الزيادات في فرادى المجموعات إلى العمليات الطبيعية للولادات مضافاً إليها الهجرة الصافية ومطروحاً منها الوفيات. فزيادة عدد أفراد مجموعة ماوري نيوزيلندا بما مقداره ٥٢٧ ٨٨ نسمة إنما ترجع جزئيا على الأقل إلى أن الأشخاص قد أعادوا تحديد هويتهم كماوريين.

١١- وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد المهاجرين الجدد (الأشخاص الذين ولدوا في الخارج ولم يكونوا مقيمين في التعداد السابق) الذين يعيشون في نيوزيلندا. إذ ارتفع عدد هذه المجموعة إلى ٥٠٠ ١٦٤ نسمة في تعداد عام ١٩٩٦، أي بزيادة بلغت نسبتها قرابة ٤٥ في المائـــة علـــى عددهم في تعـــداد عام ١٩٩١ حين بلغ مجموعهم ٨٠٠ ١١٣ نســـمة، وأكـــثر مـــن ضـــعف العدد الذي سجل قبل ١٠ سنوات من ذلك في تعداد عام ١٩٨٦ (١٠٠ ٨٠ نسمة).

١٢- وقـــد حـــلت آسيا محل المملكة المتحدة وآيرلندا بوصفها المصدر الرئيسي للمهاجرين الجدد على مدى الأعوام العشرة الماضية. ففي عام ١٩٨٦، كانت المصادر الرئيسية الثلاثة للمهاجرين الجدد هي: المملكة المتحدة

وآيرلندا (٣٠,٤ في المائة)، والمحيط الهادئ (١٩,٤ في المائة) وأستراليا (١٥,١ في المائة). وبحلول عام ١٩٩٦، كانت المصادر الثلاثة الأولى هي آسيا (٤٠,٨ في المائة) والمملكة المتحدة وآيرلندا (١٧ في المائة) والمحيط الهادئ (١٠,١ في المائة).

١٣- كما حدثت بعض التغيرات المهمة في تشكيل بلدان منشأ المهاجرين المولودين في آسيا على مدى الأعوام العشرة الماضية. ففي عام ١٩٨٦، كانت الصين وكمبوديا وماليزيا والهند واليابان تمثل أكثر من نصف إجمالي عدد المهاجـــرين المولودين في آسيا. وبحلول عام ١٩٩٦، وفد ما يقرب من ثلثي عدد المهاجرين المولودين في آسيا من تايوان وجمهورية كوريا والصين وماليزيا وهونغ كونغ.

السكان بحسب الجنس

١٤- شكلت النساء ٥٠,٧ في المائة من السكان المقيمين في عام ١٩٩٨. وتشير الاسقاطات إلى أن عدد النساء سوف يظل يتجاوز عدد الرجال خلال القرن القادم. وتتفاوت نسب الجنسين تفاوتا كبيرا لدى المجموعات الإثنية التي أصلها من المهاجرين.

سن السكان

١٥- في عام ١٩٩٨، كان ٢٢,٦ في المائة من السكان المقيمين في نيوزيلندا من الأطفال دون سن ١٥ سنة، وكان ٦٥,٦ في المائة من السكان في سن تتراوح بين ١٥ و٦٤ سنة، و١١,٧ في المائة في سن ٦٥ سنة فما فوق. وبلغ متوسط السن ٣٣,٦ سنة.

اختلاف السن فيما بين المجموعات الإثنية

١٦- يبـــلغ متوســـط عمـــر جميع سكان نيوزيلندا ٣٣,٦ سنة. ويرتفع متوسط عمر جميع المجموعات الإثنية الأوروبيـــة عن هذا المتوسط. ومتوسط عمر المجموعة البريطانية/الآيرلندية هو الأعلى إذ يبلغ ٤٧,٨ سنة. وهذا الارتفاع في الهيكل العمري للمجموعات الأوروبية في نيوزيلندا يعكس هجرة العديد من أفرادها إلى نيوزيلندا بعد الحرب العالمية الثانية، وربما لم يعد أطفال هؤلاء يشعرون بالانتماء إلى المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها آباؤهم.

١٧- وأصغر متوسط عمر لمجموعات سكان جزر المحيط الهادئ هو متوسط عمر سكان تونغا الذي يبلغ ٢١,١ ســـنة، في حين يبلغ متوسط عمر ماوري نيوزيلندا ٢١,٤ سنة. وأعلى متوسط عمر بين مجموعات سكان جزر المحيـــط الهادئ هو متوسط عمر سكان فيجي الذي يبلغ ٢٦ سنة. وأكثر من ثلث سكان جزر المحيط الهادئ في نيوزيلـــندا أطفـــال في حـــين لا تتعدى نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٣,٢ في المائة.

ولماوري نيوزيلندا توزيع مماثل في السن حيث تصل نسبة من يقل عمرهم عن ١٥ سنة إلى ٣٧,٥ في المائة، ونسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فما فوق إلى ٣ في المائة فقط.

١٨- كما أن أفراد المجموعات الآسيوية والمجموعات "الأخرى" أصغر سناً أيضاً من أفراد المجموعات الأوروبية، إذ يتراوح متوسط عمرهم بين ٢٣,٣ و٣٢,١ سنة. أما متوسط عمر اليابانيين فهو الأدنى بين المجموعات الآسيوية ومتوسط عمر السريلانكيين هو الأعلى. وكثير من الآسيويين مهاجرون جدد إلى نيوزيلندا وتتراوح فئاتهم العمرية بين الشباب والبالغين. وتتراوح أعمار أكثر من نصف الآسيويين (٥٧,٦ في المائة) بين ١٥ و٤٤ سنة، في حين يبلغ عمر الربع منهم (٢٥,٢ في المائة) أقل من ١٥ سنة. ولا تتعدى نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ فما فوق ٣,٢ في المائة. وفي مقابل ذلك، هناك ٤٥,٤ في المائة من سكان نيوزيلندا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٤ سنة. وتبلغ نسبة الأطفال ٢٣ في المائة، بينما تبلغ نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ١١,٧ في المائة.

١٩- وفي عام ١٩٩٦، بلغ متوسط عمر الإناث في نيوزيلندا ٣٣,٦ سنة، مقابل ٣٢,٢ سنة للذكور. وكانت الإناث من الماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ أصغر سنا مقارنة بجميع الإناث، إذ بلغ متوسط أعمارهن ٢٢,٢ و٢١,٣ سنة على التوالي، في حين بلغ متوسط عمر الإناث الآسيويات ٢٧,٦ سنة في عام ١٩٩٦.

٢٠- ولدى السكان الأوروبيين من الإناث نسبة مسنات أعلى بكثير، حيث تصل نسبة اللواتي تبلغ أعمارهن ٦٥ سنة أو أكثر إلى ١٤,٨ في المائة، مقابل ٣,٣ في المائة فقط لدى مجموعات الماوري وسكان جزر المحيط الهادئ والمجموعات الآسيوية. وعلى عكس ذلك، يرجح أن تكون نسبة الإناث في مجموعة الماوري ومجموعة سكان جزر المحيط الهادئ ممن تقل أعمارهن عن ١٥ سنة ٣٦,١ في المائة و٣٧,٦ في المائة على التوالي، مقابل ٢٠,٧ في المائة للإناث الأوروبيات. وتتركز الإناث الآسيويات في المجموعات التي هي في سن العمل إذ بلغت نسبة من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٤ سنة ٧١,٩ في المائة في عام ١٩٩٦.

الاقتصاد

٢١- نيوزيلندا بلد متقدم ذو اقتصاد سوقي يعتمد على التجارة الخارجية. ومنذ الثمانينيات، تعرضت نيوزيلندا ككثير من البلدان الأخرى لفترة تواصل فيها هبوط النشاط الاقتصادي وأعقبها نمو تحقق في حدود ضيقة وبشكل متفاوت منذ عام ١٩٩٣. وبقي مستوى المعيشة مرتفعاً بشكل معقول، استناداً إلى معظم المقاييس، رغم أن هذه الصعوبات الاقتصادية والأنماط المتغيرة في التجارة العالمية قد أفضت إلى انخفاض مستويات دخل الفرد.

٢٢- وفي عام ١٩٨٤، بدأ تنفيذ برنامج هام للتحرير الاقتصادي. وأعيد توجيه السياسة الاقتصادية بدرجة كبيرة نحو إنشاء اقتصاد سوقي التوجه ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد الكلي. وكانت الإصلاحات الهيكلية

سريعة وواسعة النطاق، وقد اقترنت باستراتيجية مالية متوسطة الأجل لمكافحة التضخم. وكانت آثار الإصلاحات الهيكلية واضحة. وكان من بين نتائج عملية التكيف حدوث انخفاض كبير متوسط الأجل في مستوى العمالة.

٢٣- ويعتمد اقتصاد نيوزيلندا الصغير على التجارة الخارجية. وكانت نسبة كبيرة من صادرات نيوزيلندا التي تتألف أساسا من المنتجات الزراعية توجه إلى المملكة المتحدة. على أن نيوزيلندا قد تكيفت على مدى الأعوام ال ٢٠ الماضية مع عالم متغير بحيث أصبحت آسيا تحتل الآن مكانة أبرز. وأكبر أسواقنا التصديرية هي أستراليا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا. وقد طورت نيوزيلندا صناعاتها الزراعية وصناعاتها التحويلية لتلبية احتياجات أسواق المنتجات المتخصصة. وكان معنى ذلك أن نيوزيلندا لم تعد تعتمد على صادرات الألبان واللحوم والصوف نظرا لتزايد أهمية منتجات الحراجة والبستنة وصيد الأسماك والصناعات التحويلية. كما تزايدت أهمية السياحة. وتشير تقديرات مجلس السياحة في نيوزيلندا إلى أن السياحة الدولية قد أسهمت خلال السنة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٨ بمبلغ ٣,٠٦٨ مليار دولار نيوزيلندي في الاقتصاد، أي بحوالي ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء إيرادات السفر الجوي الدولي.

دخل الفرد

٢٤- بلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي للأوروبيين النيوزيلنديين ٠٥٨ ١٧ دولارا نيوزيلنديا في عام ١٩٩٦ و٨٦٤ ١٢ دولارا نيوزيلنديا للماوريين النيوزيلنديين. وكانت هناك اختلافات كبيرة أيضا في الدخول السنوية بين الرجال والنساء. ففي عام ١٩٩٦، بلغ متوسط دخل الرجل في السنة ٠٤١ ٢٢ دولارا بينما بلغ متوسط دخل المرأة في السنة ٦٠٩ ١٢ دولارات. وتشير مقارنة بين متوسط معدلات الأجور في الساعة في أوقات العمل العادية كما وردت في "استقصاء العمل الربع سنوي" (Quarterly Employment Survey) إلى أن النساء كن يحصلن على ما نسبته نحو ٨٤ في المائة من أجور الرجال حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

الناتج المحلي الإجمالي

٢٥- بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٤٧ ٩٨ مليون دولار نيوزيلندي خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ١٩٩٨، أي بزيادة نسبتها ٣,٢ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٧.

معدل التضخم

٢٦- في آذار/مارس ١٩٩٩، انخفض المعدل السنوي للتضخم إلى -٠,١ في المائة. ولدى نيوزيلندا حاليا معدل من أدنى معدلات التضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الديون الخارجية

٢٧- بلغ مجموع الديون الخارجية القائمة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ ما مقداره ٩٩٨ ٩٨ مليون دولار نيوزيلندي. وبلغت الديون الحكومية من هذا المبلغ ٩٦٩ ١٩ مليون دولار نيوزيلندي.

معدل البطالة

٢٨- بلغ العدد الرسمي للعاطلين عن العمل ٠٠٠ ١٣٥ شخص أو ما نسبته ٧,٦ في المائة من قوة العمل في الربع الأول من عام ١٩٩٩. (وتعريف العاطل عن العمل رسميا هو كل من ليس لديه عمل، ويبحث عن عمل بنشاط، ويكون مهيئا للعمل). وكان من بين هذا المجموع ٠٠٠ ٧٩ من الذكور (أو ٦,٧ في المائة من مجموع قوة العمل من الذكور)، و٠٠٠ ٥٦ من الإناث (أو ٧,٢ في المائة من مجموع قوة العمل من الإناث). ويصل معدل البطالة لدى كل من المجموعة الماورية النيوزيلندية ومجموعة سكان جزر المحيط الهادئ إلى مستوى أعلى بكثير نسبيا، ولا سيما في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة. وبلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من الماوريين ٠٠٠ ٣٢ (أو ١٩ في المائة من مجموع قوة العمل الماورية) بينما بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من سكان جزر المحيط الهادئ ٤٠٠ ١٢ (أو ١٤,٥ في المائة من مجموع قوة العمل من سكان جزر المحيط الهادئ في نيوزيلندا).

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

٢٩- لا يوجد مقياس رسمي لمعدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة في نيوزيلندا، غير أنه من المعترف به دوليا أن نيوزيلندا تتميز بارتفاع معدل إلمام كل من الرجال والنساء بالقراءة والكتابة. ويجري تنظيم دورات تعليم اللغة الإنكليزية للمهاجرين الجدد على نطاق واسع في نيوزيلندا، كما توفر عدة مدارس ثانوية دورات لتعليم اللغة الإنكليزية كلغة ثانية. ويوفر اتحاد مساعدة الكبار على القراءة والتعلم دروسا لأكثر من ٠٠٠ ٤ شخص بالغ على المستوى الوطني، ثلثهم من النساء. كما تنفذ في سجون نيوزيلندا برامج لتعليم القراءة والكتابة.

الديانة

٣٠- في عام ١٩٩٦، أفاد معظم سكان نيوزيلندا بأنهم ينتمون إلى المسيحية: حددت نسبة ٥٧,٤ في المائة انتماءها لطائفة مسيحية (مقارنة بنسبة ٦٥,٢ في المائة في عام ١٩٩١). والطوائف الرئيسية هي طائفة الأنغليكان التي تصل نسبتها إلى ١٧,٥ في المائة (٢٢,١ في المائة في عام ١٩٩١)، وطائفة البرسبيتاريين التي تصل نسبتها إلى ١٢,٧ في المائة (١٦,٣ في المائة في عام ١٩٩١) وطائفة الكاثوليك التي تصل نسبتها إلى ١٣,١ في المائة (١٥ في المائة في عام ١٩٩١).

٣١- وكانت ثاني أكبر المجموعات هي مجموعة "الرافضين": أولئك الذين رفضوا الإجابة أو أعلنوا تحديداً عن عدم انتمائهم إلى "أية ديانة" أو أنهم لا أدريين أو ملحدون، أو لم يحددوا أية ديانة. وتشمل هذه المجموعة ٣٦,٩ في المائة (مقابل ٢٩ في المائة في عام ١٩٩١). وكانت أكبر مجموعة على الإطلاق هي تلك التي حددت "عدم انتمائها إلى أية ديانة" إذ بلغت نسبتها ٢٤ في المائة (١٩,٨ في المائة في عام ١٩٩١).

٣٢- وبلغت نسبة الذين اختاروا الديانات الشرقية ٢,٣ في المائة (مقابل ١,٢ في المائة في عام ١٩٩١). وشملت هذه الديانات البوذية بنسبة ٠,٨ في المائة (٠,٤ في المائة)، والهندوسية بنسبة ٠,٧ في المائة (٠,٥ في المائة)، والإسلام بنسبة ٠,٤ في المائة (٠,٢ في المائة)، واليهودية بنسبة ٠,١ في المائة وديانات شرقية أخرى بنسبة ٠,٣ في المائة.

اللغة

٣٣- الإنكليزية هي اللغة الرئيسية التي يستخدمها معظم السكان وهي اللغة المستخدمة في الحياة العامة. والماورية هي لغة شعب تانغاتا وينوا (الشعب الأصلي) لنيوزيلندا. وهي تاونغا (كتر) بموجب أحكام معاهدة وايتانغي، وقد أصبحت لغة رسمية لنيوزيلندا بموجب قانون اللغة الماورية لعام ١٩٨٧. وينص القانون أيضا على أنه يجوز للناس التكلم باللغة الماورية في أي دعاوى قضائية وعلى إمكانية توفير خدمات مترجم شفوي مختص في هذه الدعاوى. وتتضمن مناهج مدارس عديدة برامج لتعليم اللغة الماورية. كما يتعين أن تتاح للتلاميذ الذين تكون لغتهم الأم هي لغة جزر المحيط الهادئ أو لغة أي مجتمع محلي آخر فرصة لتطوير واستعمال لغتهم كجزء لا يتجزأ من دراستهم.

٣٤- ويتحدث معظم الأوروبيين النيوزيلنديين (٩٦,٣ في المائة) يتحدثون لغة واحدة فقط هي الإنكليزية أساسا. وفي عام ١٩٩٦، أفاد نحو ٤,٦ في المائة من النيوزيلنديين و٢٦,١ في المائة من الماوريين النيوزيلنديين بأنه يمكنهم التحدث بالماورية.

متوسط العمر المتوقع

٣٥- كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ على النحو التالي:

الإناث غير الماوريات ٨٠,٦ سنة

الإناث الماوريات ٧١,٦ سنة

الذكور غير الماوريين ٧٥,٣ سنة

الذكور الماوريون ٦٧,٢ سنة.

٣٦- ولا تـــزال أمـــراض الســـرطان وأمراض الدورة الدموية (بهذا الترتيب) تشكل الأسباب الرئيسية للوفاة وينسب إليها وفاة ٧ من كل ١٠ وفيات بين الكبار في أية سنة من السنوات. وتعزى إلى أمراض الجهاز التنفسي نسبة ١١ في المائة أخرى من الوفيات.

معدل وفيات الرضع

٣٧- بلغ معدل وفيات الرضع ٦,٥٤ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في السنة التقويمية ١٩٩٧. ومثل معدل الوفيات المبكرة للمواليد قرابة نصف معدل وفيات الرضع (٣,٤ وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي).

وفيات الأمومة المباشرة

٣٨- تتفاوت معدلات وفيات الأمومة مباشرة (أي الوفيات الناتجة عن مضاعفات الحمل، والوضع، وفترة ما بعـــد الوضـــع مباشـــرة) تفاوتا ملحوظا من عام إلى آخر بسبب صغر عدد الوفيات. إذ بلغ هذا المعدل ٧ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٤ ولكنه وصل إلى ٣,٥ في عام ١٩٩٥.

معدل الخصوبة

٣٩- بـــلغ مجموع عدد الأطفال المولودين أحياء ٢٦٦ ٥٧ طفلا خلال السنة التقويمية ١٩٩٧. وبلغ متوسط حجـــم الأسرة كما يشير إليه معدل الخصوبة الإجمالي ١,٩٧ ولادة لكل امرأة، وهو ما يقل عن مستوى تعويض الوفيات. وبلغ متوسط عمر المرأة النيوزيلندية التي تنجب أطفالا ٢٨,٩ سنة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكان هناك تحـــول طويـــل الأجـــل عن الإنجاب المبكر. ويبين تحليل شمل مجموعات من النساء أن متوسط العمر المقدر عند الإنجـــاب بلغ ٢٧,٧ سنة في حالة النساء المولودات في عام ١٩٦٢، مقابل ٢٥,٤ سنة للنساء المولودات في عام ١٩٥٢. وكان معدل الخصوبة الإجمالي للماوريات أعلى بنسبة ناهزت ٤٨ في المائة عن نظرائهن من غير الماوريات في عام ١٩٩٦. (يلاحظ أنه اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، طرح سؤال جديد في استمارة تسجيل المواليد بشأن الأصل الإثني. وقد وضع هذا السؤال على أساس مفهوم التحديد الذاتي للهوية بدلا من السؤال السابق الذي كان يتعلق بدرجة صلة الدم. ونتيجة لذلك، فإن أي تغيير في الأنماط يمكن أن يعزى إلى تغييرات في التعريف لا إلى حدوث تغير فعلي في الخصوبة). وبلغ متوسط عمر النساء الماوريات عند الإنجاب ٢٥,٣٥ سنة في عام ١٩٩٧ مقابل ٢٩,٨٩ سنة في حالة النساء غير الماوريات.

التوزيع العمري

٤٠- يـــدل تعداد عام ١٩٩٦ وكذلك أحدث التقديرات على استمرار تقدم سن سكان نيوزيلندا ببطء. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، بلغ متوسط العمر ٣٣,٦ سنة مقابل ٣٣,٢ سنة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ و٣١,٤ سنة في عام ١٩٩١.

٤١- وخلال الفترة الممتدة من ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، سجل عدد الأطفال دون ســـن الخامســـة عشرة زيادة قدرها ٦ ٠٤١ طفلا أو بنسبة ٠,٧ المائة، من ٢٢٠ ٨٥٤ إلى ٣٦٠ ٨٦٠ طفلا. وارتفع عدد النيوزيلنديين الذين هم في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤ سنة) بما مقداره ٩٨٠ ١٩ شخصا أو بنسبة ٠,٨ في المائة ليصل إلى ٣٨٠ ٤٨٦ ٢ شخصاً. على أن نسبتهم في إجمالي عدد السكان انخفضت انخفاضا طفيفا مـــن ٦٥,٧ في المائة إلى ٦٥,٦ في المائة. وازداد عدد الأشخاص الأكبر سنا ضمن المجموعة العمرية من السكان الذين هم في سن العمل (من ٤٥ إلى ٦٤ سنة) بنسبة ٢,٨ في المائة. وسجل عدد المسنين النيوزيلنديين (٦٥ سنة فما فوق) زيادة قدرها ٦٧٠ ٦ شخصا أو بنسبة ١,٥ في المائة، من ٧٩٠ ٤٣٤ إلى ٤٦٠ ٤٤١ شخصا. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، كان نصف عدد المسنين النيوزيلنديين فوق سن ٧٣,٦ سنة.

الشباب ضمن الهيكل السكاني

٤٢- في ٣١ آذار/مـــارس ١٩٩٨، قدر أن يكون عدد الأشخاص في الفئة العمرية دون سن العشرين قد بلغ ٩٦٠ ١٣١ ١ شخصا أو ٢٩,٩ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا. ويستمر بذلك اتجاه هبوط نسبة الشباب ببطء في إجمالي عدد السكان. وفي إطار هذه الفئة، سجل عدد الأشخاص دون سن الخامسة زيادة طفيفة نسبتها ٠,١ في المائة، وازداد عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وتسع سنوات بنسبة ٠,٣ في المائة، وسجل عـــدد البالغين بين ١٠ و١٤ سنة زيادة بنسبة ١,٨ في المائة، وازداد عدد البالغين بين ١٥ و١٩ سنة بنسبة ٠,٢ في المائة.

النسبة المئوية للسكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية

٤٣- بالرغم من أن نيوزيلندا هي بلد زراعي أساسا من حيث استخدام أراضيه، فإن التقديرات التي وضعت في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ تشير إلى أن نسبة الذين يعيشون في المناطق الريفية (التي تعَرف بأنها مناطق لا يقل عدد السكان في أكبر مراكزها السكانية عن ٠٠٠ ١ نسمة) تبلغ ١٤,٦ في المائة فقط؛ وأن ٧٠ في المائة من السكان يعيشـــون في المناطق الحضرية الرئيسية (أي المراكز التي يعيش فيها ٠٠٠ ٣٠ نسمة أو أكثر)؛ وأن نسبة أخرى تقـــارب ١٥ في المائة تتألف من سكان حضريين ولكنهم يعيشون في مناطق حضرية ثانوية وأقل أهمية يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ٣٠ نسمة. ومنطقة أوكلاند الحضرية هي أكبر تجمع سكاني حضري على الإطلاق إذ يقدر عدد

سكانها بنحو ١٠٠ ٠٧٦ ١ نسمة. وتبين في التعداد السكاني لعام ١٩٩٦ أن ٦٤٣ ٢٦٩ شخصا أو ٢٧,٢ في المائة من سكان أوكلاند لا ينتمون إلى مجموعة الأوروبيين ولا إلى مجموعة الماوريين النيوزيلنديين: يمثل الماوريون ١١,٨ في المائة من سكان أوكلاند.

النسبة المئوية للأسر التي تعيش في كنف أحد الوالدين وذات الأطفال المعالين

٤٤- تبين من التعداد السكاني لعام ١٩٩٦، أن في نيوزيلندا ٢٥٥ ١٦٨ أسرة تعيش في كنف أحد الوالدين، وأن ٨٣ في المائة منها هي أسر تعولها النساء. وفي عام ١٩٩٦، كانت الأسر التي تعيش في كنف الأمهات فقط تشكل ٢٣ في المائة من مجموع الأسر التي لديها أطفال معالون (أي دون سن ١٦ سنة، أو الأطفال بين ١٦ و١٨ سنة ممن لا يزالون في المدرسة). ولا تزال الأسر التي تعيش في كنف أحد الوالدين أسرع فئات الأسر نموا إذ ازدادت بنسبة ١٠,٩ في المائة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٦.

ثانيا- الهيكل السياسي العام

٤٥- الهيـــئة التشريعية العليا في نيوزيلندا هي البرلمان النيوزيلندي الذي يتألف من صاحبة جلالة الملكة (التي يمثلها عادة الحاكم العام) ومن مجلس النواب الذي يتألف من دائرة واحدة ويضم ١٢٠ عضوا.

٤٦- وفيما يلي الوظائف الرئيسية للبرلمان:

(أ) سن القوانين وتفويض الهيئة التنفيذية سلطة سن القوانين؛

(ب) فحص ومراقبة عمل الحكومة (منحها السلطة المالية سنوياً ومراقبة أدائها للصلاحيات والوظائف المفوضة لها)؛

(ج) تشكيل الحكومة؛

(د) تمثيل شعب نيوزيلندا.

٤٧- وقد نص قانون الاستفتاء الانتخابي لعام ١٩٩١ على إجراء استفتاء إرشادي بشأن الإصلاح الانتخابي. وقُسّم الاستفتاء إلى جزأين. ففي الجزء الأول، طُلب من المقترعين الاختيار بين الإصلاح الانتخابي أو الحفاظ على النظام القائم الذي يرجح كفة أول من يفوز بالمرتبة الأولى. أما في الجزء الثاني من الاقتراع، فطلب من المقترعين تحديـــد أفضـــلياتهم مـــن الخيارات الأربعة للإصلاح الانتخابي. وأعربت غالبية المقترعين عن تفضيلها للإصلاح الانتخابي ولنظام التمثيل التناسبي المختلط. وبدأ تطبيق نظام التمثيل التناسبي المختلط بعد الاستفتاء الثاني والأخير الملزم الذي أجري جنبا إلى جنب مع الانتخابات العامة لعام ١٩٩٣.

٤٨- ويـــنفذ القـــانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ نظام التمثيل التناسبي المختلط. وبموجب نظام التمثيل التناسبي المختلط، يجري تصويت حزبي وتصويت انتخابي. إذ يتاح للمقترع في التصويت الحزبي اختيار الحزب الذي يود أن يكون ممثلا في البرلمان. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كان هناك ٢٦ حزبا سياسيا مسجلا. أما التصويت الانتخابي فيجري لاختيار أعضاء البرلمان لتمثيل الدوائر الانتخابية.

٤٩- وفي إطار نظام التمثيل التناسبي المختلط، سيكون هناك عادة ١٢٠ عضوا في البرلمان. وفي البرلمان الحالي، يوجـــد ٦١ عضوا في البرلمان يمثلون الدوائر الانتخابية العامة التي يبلغ عددها ٦١، وهناك ستة أعضاء في البرلمان يمثلون الدوائر الانتخابية للسكان الماوريين. أما أعضاء البرلمان الـ ٥٣ المتبقون، فإنهم مدرجون على قوائم انتخابية. وتجتمع لجنة التمثيل كل خمس سنوات لتعيين الحدود بين الدوائر الانتخابية العامة ودوائر الماوري الانتخابية. ومن

المقـــرر أن تعقـــد اجـــتماعها القادم في عام ٢٠٠١. ونتيجة لعملها، يحتمل أن يتغير عدد الدوائر الانتخابية في الانتخابات العامة القادمة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٢.

٥٠- ويتولى مجلس الوزراء الذي يتألف جميع أعضائه من أعضاء منتخبين في مجلس النواب الإشراف على إدارة شـــؤون الحكومـــة. وتتألف السلطة التنفيذية من مجلس الوزراء ودوائر الخدمة العامة وعدد من الهيئات المرتبطة بالحكومة. وعموما، يكون لكل إدارة حكومية وزير معين كرئيس سياسي لهذه الإدارة. وفضلا عن ذلك، يوجد في كل إدارة موظف عام يعمل كرئيس إداري لها.

٥١- وتشـــكل المحـــاكم الـــتي تعمل على أساس نظام التخاصم الفرع القضائي للحكومة. وأعلى محكمة في نيوزيلندا هي اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص، وتنعقد في لندن بوصفها آخر محكمة استئناف لنيوزيلندا. وهي تنظر في ما متوسطه خمس قضايا جنائية ومدنية كل سنة. ولا يزال الجدال قائما بشأن مدى استصواب وجود صلة استئنافية بمجلس الملكة الخاص. وتلي مجلس الملكة الخاص محكمة استئناف نيوزيلندا، وهي آخر محكمة استئناف بالنســـبة لمعظم القضايا. وتلي محكمة الاستئناف المحكمة العليا، وهي المحكمة الوحيدة في نيوزيلندا التي لها ولاية قضـــائية غـــير محدودة. فهي تنظر أخطر المحاكمات التي تجرى أمام هيئة محلفين والقضايا المدنية فضلا عن قضايا القانون الإداري.

٥٢- وتـــلي المحكمـــة العليا المحاكم الجزئية. وهي تُعنى بعدد كبير من القضايا الجنائية والمدنية، وتجري بعض المحاكمـــات أمـــام هيئة محلفين. وتُعنى محكمة الأسرة، وهي شعبة من شُعب المحكمة الجزئية، بالمسائل التي تتعلق بقانون الأسرة. وفضلا عن ذلك، هناك عدد من المحاكم والهيئات القضائية المتخصصة. وفي عام ١٩٩٧، وافقت الحكومة القائمة وقتذاك على استحداث مكتب قضائي تحريي في المحاكم الجزئية هو مكتب قضاة المجتمعات المحلية. وهـــؤلاء أشـــخاص محلفون يتم اختيارهم من المجتمعات المحلية وينظرون في المسائل الجنائية الثانوية التي تخلو في معظمها من مرافعات الدفاع. ولهم أن يمارسوا مجموعة السلطات العادية المتمثلة في إصدار الأحكام، ماعدا الحكم بالسجن. وأجري تقييم لعمل المكتب في عام ٢٠٠٠. وتنظر الحكومة حاليا في خيارات تتعلق بمستقبل المكتب.

٥٣- وتؤدي المحاكم دور الكابح لسلطة الحكومة حيث تضمن أن تتصرف الحكومة وفقا للقانون. بيد أنه نظرا لكـــون الـــبرلمان هو أعلى هيئة في نظام الحكم النيوزيلندي، فإن المحاكم ملزمة بالقوانين، ولا يجوز لها أن تلغي نصوص أي قانون من القوانين التي تصدر عن البرلمان.

٥٤- وتتألف قوانين نيوزيلندا مما يلي:

(أ) القـــانون العام الذي يشار إليه أحيانا باسم "قانون القضاة"، وقد طورته محاكم إنكلترا ومحاكم نيوزيلندا ؛

(ب) القانون التشريعي الذي يسنه برلمان نيوزيلندا. وقد حافظت المادة ١٥(١) من القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ على سلطات البرلمان المتمثلة في سن القوانين. وقبل صدور هذا القانون الدستوري، كانت هذه السلطة تستمد من قانون اعتماد القوانين التشريعية لويستمنستر لعام ١٩٤٧، الذي خول برلمان نيوزيلندا السلطة الوحيدة لسن التشريعات لنيوزيلندا. كما أعلن في قانون تنفيذ القوانين الامبراطورية لعام ١٩٨٨ أن عددا قليلا من القوانين التشريعية والتشريعات الفرعية البريطانية التي صدرت قبل عام ١٩٤٧ تشكل جزءا من قوانين نيوزيلندا.

٥٥- ويتعلق القانون العام بتفسير القوانين التشريعية وتطوير القوانين العامة بالاستناد إلى المبادئ القانونية الأساسية. ويتضمن القانون التشريعي قوانين البرلمان والتشريعات التي تسن على أساس التفويض بموجب تلك القوانين.

معاهدة وايتانغي

٥٦- أرست معاهدة وايتانغي التي وقعت في عام ١٨٤٠ بين ممثلي التاج البريطاني و(القبيلة الفرعية) هابو و(قبيلة) ايوي الماورية الأساس القانوني لاستيطان نيوزيلندا، وحمت حقوق وممتلكات السكان الأصليين الماوريين.

٥٧- وشهدت فترة العقد ونصف العقد الأخيرة تزايد أهمية معاهدة وايتانغي كأساس لتسوية مطالبات الماوريين من التاج. وقد تعاظم الجدال بشأن مكانة الشعب الماوري ودوره في المجتمع النيوزيلندي، وما فتئت الحكومات المتوالية تطور سياساتها المتعلقة بالشؤون الماورية.

٥٨- وقد أنشأ قانون معاهدة وايتانغي لعام ١٩٧٥ محكمة وايتانغي لتقديم توصيات إلى التاج بشأن المطالبات المتعلقة بالمعاهدة. وصدر تعديل في عام ١٩٨٥ يسمح بأن يكون للمطالبات أثر رجعي منذ توقيع المعاهدة في عام ١٨٤٠.

٥٩- ويطور عمل المحاكم ومحكمة وايتانغي المعنى المعاصر للمعاهدة. وهذا العمل واسع النطاق وله تأثير بالغ ومستمر على الطريقة التي تتعلم بها نيوزيلندا النظر إلى نفسها. ويقر التاج بأن المعاهدة هي الوثيقة التأسيسية للأمة، وقد أصبحت المعاهدة مقبولة الآن على نطاق واسع بوصفها أهم صك في التطور المستمر للشراكة القائمة بمقتضى المعاهدة بين التاج والماوريين. وعلى حد قول محكمة وايتانغي في وصف أعمالها: "إن المعاهدة تتحدث دائما".

٦٠- وبالإضافة إلى إنشاء محكمة وايتانغي، أنشئ مكتب خاص معني بالتسويات بمقتضى المعاهدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تحت سلطة الوزير المكلف بشؤون المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وايتانغي. والهدف من إنشاء

المكـــتب هو زيادة التركيز على أهداف الحكومة فيما يتعلق بتسوية المطالبات التاريخية التي تنطوي عليها معاهدة وايتانغي.

٦١- وفي قضية بالغة الأهمية عرضت على محكمة الاستئناف في عام ١٩٨٧، فسرت المحكمة العلاقة الخاصة بين الشعب الماوري والتاج بأنها علاقة تقتضي من الشركاء في المعاهدة أن يتصرفوا بحكمة وبأكبر قدر من حسن النية تجاه بعضهم البعض. وهناك الآن عدد من قوانين البرلمان التي تتطلب من التاج مراعاة مبادئ معاهدة وايتانغي أو مصالح الماوريين أو وجهات نظرهم. وقد تفاوضت حكومات متعاقبة مع قبيلة ايوي في محاولة لتسوية الشكاوى المتعلقة بخرق المعاهدة.

٦٢- وحدثت تطورات مهمة في عملية تسوية المطالبات المتعلقة بالمظالم التاريخية. ففي عام ١٩٩٥، تم التفاوض مـــع قبيـــلتي وايكاتو/تيانوي ايوي في الجزيرة الشمالية في نيوزيلندا على تسوية تم بموجبها تخصيص أراض ودفع تعويضات نقدية قيمتها ١٧٠ مليون دولار، وعلى اعتذار من التاج، وذلك فيما يتصل بمطالبتهما بشأن الأراضي التي صودرت في القرن التاسع عشر. وفي عام ١٩٩٦، تم التوصل إلى عناصر رئيسية لاتفاق مع قبيلة نغاي تاهو إيوي في الجزيرة الجنوبية لتسوية مطالبتها الشاملة. وفي أواخر عام ١٩٩٧، تم الاتفاق على صك للتسوية مع قبيلة نغاي تاهو بلغت قيمته النقدية ١٧٠ مليون دولار، وشمل اعتذارا من التاج وتعويضا للاعتراف بمصالح قبيلة نغاي تـــاهو في مواقع وأنواع معنية. وفي كل حالة، قامت كل قبيلة من قبائل ايوي بالتصديق على التسوية المتفاوض عليها وتم وضعها موضع التنفيذ بموجب تشريعات للتسوية صدرت عن برلمان نيوزيلندا.

٦٣- وقد تواصل إحراز تقدم في اتجاه تسوية العديد من المطالبات التاريخية القائمة بموجب المعاهدة في الجزيرة الشمالية. وفي عام ١٩٩٩، تم التوقيع على العناصر الرئيسية لاتفاق مع ثلاث من قبائل الايوي الثماني المعترف بها عموما في منطقة نارانـاكي: نغاتي بوانوي (٤١ مليون دولار)؛ ونغاتي تاما (١٤,٥ مليون دولار)؛ ونغاتي موتونغا (١٤,٥ مليون دولار). وفي عام ١٩٩٩، كان التاج يعمل على وضع صك للتسوية مع قبائل الايوي الثلاث هذه ومع قبيلة نغاتي آوا ايوي التي وقعت على العناصر الرئيسية للاتفاق في عام ١٩٩٨. كما يجري التاج مفاوضات للتوصل إلى عناصر رئيسية لاتفاق مع عدد من قبائل الايوي الأخرى.

٦٤- إن تسوية مطالبتين رئيسيتين وعدة مطالبات أصغر قد أثبتت بوضوح لجميع النيوزيلنديين، الماوريين وغير الماوريين على السواء، أن عملية التسوية، رغم ما تثيره من جدل وما تستغرقه من وقت، تحقق نتائج وتدل على الـــتزام الحكومات المتعاقبة بها. وفيما يتعلق بالنتائج المالية، قدم الوزير المكلف بشؤون المفاوضات بشأن معاهدة وايتانغي تقريرا إلى البرلمان مفاده أن التاج قد أنفق ٣٩٢,١٣ مليون دولار نيوزيلندي حتى منتصف عام ١٩٩٧ بعد التصويت الذي أجري بشأن المفاوضات بمقتضى المعاهدة حول تسوية المطالبات مع الماوريين. وبحلول تشرين الـــثاني/نوفمبر ١٩٩٩، كان قد تم الالتزام بمبلغ ٥٢٢,٧ مليون دولار نيوزيلندي لإجراء تسويات كاملة ونهائية

وبدفع مبلغ إضافي قدره ٨,١ ملايين دولار نيوزيلندي كتمويل للمطالبين منفصل عن مبالغ التعويض المتفاوض عليها لتسوية المطالبات.

٦٥- ويحرص التاج على الوفاء بالتزاماته كشريك في المعاهدة. فتسوية المظالم التاريخية هي جزء لا بد منه لتأسيس علاقات صحية مستمرة بين التاج والماوريين. على أنه إذا كان التاج يعترف بأهمية عملية التسوية، فلا ينبغي اعتبار هذه العملية محور التركيز أو الآلية الرئيسية لتشجيع هذه العلاقة في المستقبل. وسيعمل التاج على مواصلة التقدم الهام الذي أحرز بالفعل للتفاوض من أجل التوصل إلى تسويات للمظالم التاريخية تكون عادلة ودائمة وميسرة، كما سيعمل على وضع هذه التسويات موضع التنفيذ وعلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للماوريين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعتزم الحكومة توفير فرص اقتصادية واجتماعية من خلال تحسين أوضاع الماوريين تحسينا كبيرا في مجالات الصحة والعمل والتعليم والسكن. وهذا الاهتمام بإدارة وتطوير علاقات صحية إنما يعكس الغرض الكامن وراء معاهدة وايتانغي، ألا وهو إرساء أساس يتيح لشعبين مختلفين تماما العيش معا في وئام وبما يحقق المنفعة المتبادلة. وقد أنشئت الوزارة الحالية للتنمية الماورية، تي بوني كوكيري، في عام ١٩٩٢، لتحل محل الهيئات الحكومية السابقة التي كانت تعنى بالشؤون الماورية. ويتمثل دور هذه الوزارة في إسداء المشورة بشأن علاقة التاج مع الماوريين وتحقيق مستويات إنجاز أعلى للماوريين وذلك بتحسين خدمات التعليم والصحة والفرص الاقتصادية. وتتولى وزارة شؤون المرأة، من خلال وحدتها المعنية بالسياسة المتعلقة بالمرأة الماورية - تي أوهو واكاتوبو - إسداء المشورة للحكومة بشأن وضع المرأة الماورية وتأثير السياسات الحكومية عليها.

ثالثا- الهيكل القانوني العام الذي تحمى في إطاره حقوق الإنسان

ألف- السلطات القضائية أو الإدارية أو غيرها من السلطات المختصة التي لديها ولاية تؤثر في حقوق الإنسان

٦٦- يرد في الفقرات التالية وصف للقوانين الرئيسية في هذا المجال.

قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠

٦٧- كان الغرض من هذا القانون هو تأكيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نيوزيلندا وحمايتها وتعزيزها، وتأكيد التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينطبق القانون على الأعمال التي تقوم بها الأجهزة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية لحكومة نيوزيلندا أو تلك التي يقوم بها أي شخص أو هيئة أثناء تأدية أية وظيفة عامة أو ممارسة أية سلطة أو أداء أية مهمة مسندة لذلك الشخص أو تلك الهيئة أو مفروضة عليهما أو بموجب القانون أو وفقا له. وعلى النائب العام أن يسترعي نظر البرلمان، عند عرض أي مشروع قانون، إلى أي نص فيه يتعارض مع أي من الحقوق والحريات الواردة في شرعة الحقوق. وقد أكدت محكمة الاستئناف إمكانية رفع دعوى ضد التاج للمطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك حقوق وحريات منصوص عليها في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠.

قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

٦٨- حل هذا التشريع الذي بدأ نفاذه في ١ شباط/فبراير ١٩٩٤ محل قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ وقانون العلاقات بين الأجناس لعام ١٩٧١. وقد:

(أ) أدمج أحكام قانون العلاقات بين الأجناس لعام ١٩٧١ وأحكام قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ لكي يصبح القانون أوضح وأيسر فهما. وهو يستبقي سبل الانتصاف، ولكن مع توضيح الإجراءات المختلفة؛

(ب) نص على إعادة هيكلة لجنة حقوق الإنسان لزيادة فعاليتها. فقد أنشئت شعبة للشكاوى تضم المسؤول عن تحقيق الوفاق في العلاقات بين الأجناس وتعنى بالشكاوى المتعلقة بانتهاك الجزء الثاني من القانون. وتمشيا مع التزام نيوزيلندا كطرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يظل المسؤول عن تحقيق الوفاق في العلاقات بين الأجناس يضطلع بمسؤولية خاصة عن المسائل العرقية؛

(ج) أضاف ستة أسباب جديدة يُحظر التمييز على أساسها. وإضافة إلى تلك الأسباب الواردة بالفعل في قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ وقانون العلاقات بين الأجناس لعام ١٩٧١، أصبحت هذه الأسباب تشمل اللون، والعرق، والأصل الإثني أو القومي، والجنس، والوضع العائلي، والسن، والمعتقد الديني أو الأخلاقي، والعجز (بما في ذلك وجود كائنات حية في الجسم يمكنها أن تسبب المرض)، والرأي السياسي، والوضع الوظيفي، والوضع الأسري، والميل الجنسي. وينص القانون على أن أي فعل أو امتناع عن فعل على أساس تمييزي يعتبر غير مشروع في سبعة مجالات عامة إذا ما تم لسبب محظور. وهذه المجالات هي: العمل؛ عمليات الشراكة؛ الإجراءات التي تتخذها الرابطات الصناعية والمهنية، والهيئات المؤهلة وهيئات التدريب المهني؛ الاستخدام العام للأماكن والمركبات والمرافق؛ توفير السلع والخدمات؛ توفير الأرض والسكن وغير ذلك من مرافق الإيواء وإمكانية الاستفادة من خدمات المؤسسات التعليمية. ويتضمن قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ أيضا أحكاما تتعلق بالتنافر العرقي والمضايقات الجنسية والمضايقات العرقية؛

(د) أدخل بعض الإجراءات الجديدة للمساعدة في تسوية الشكاوى مثل إجراء التوفيق الإلزامي؛

(هـ) خول لجنة حقوق الإنسان التحقيق في أية مسألة سواء كانت حكومية أو غير حكومية إذا تبين لها أنه يوجد، أو قد يوجد، تعد على حقوق الإنسان. وتواصل لجنة حقوق الإنسان تقديم التقارير إلى رئيس الوزراء بشأن أية مسألة تمس حقوق الإنسان، بما في ذلك استصواب اتخاذ إجراءات تشريعية أو إدارية أخرى أو غير ذلك من الإجراءات لحماية حقوق الإنسان أو لضمان تحسين الامتثال للمعايير الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، أو قبول نيوزيلندا لأي صك دولي بشأن حقوق الإنسان؛

(و) اقتضى أن تقوم لجنة حقوق الإنسان بفحص جميع القوانين والأنظمة السارية في نيوزيلندا، وأية سياسة عامة أو ممارسة إدارية تنتهجها الحكومة، وأن تقدم تقريرا إلى وزير العدل قبل نهاية عام ١٩٩٨ بشأن أي تعارض مع أحكام قانون حقوق الإنسان أو أي إخلال بروح القانون أو غايته.

٦٩- وعقب استيفاء الشرط المشار إليه في الفقرة ٦٨ (و) أعلاه، بدأ نفاذ قانون تعديل قانون حقوق الإنسان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وهذا القانون:

يؤجل إلغاء المادة ١٥١ من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ والمادة ١٢٦ باء من قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٦٤ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتنص المادة ١٥١ من قانون حقوق الإنسان على أن هذا القانون لا يؤثر على أي قانون أو نظام آخر سار في نيوزيلندا، وعلى إعفاء الحكومة من مراعاة أسباب التمييز الستة "الجديدة". أما المادة ١٢٦ باء من قانون الضمان الاجتماعي

فإنها تحد من مسؤولية الحكومة عن انتهاك قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ وقانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ على أساس الجنس والوضع العائلي عند توفير دعم الدخل؛

ينص على أن يقدم وزير العدل إلى مجلس النواب تقريرا كل ستة أشهر بشأن التقدم الذي تحرزه مختلف أجهزة الحكومة لمعالجة التناقضات التشريعية مع قانون حقوق الإنسان، على أن يقدم التقرير الأول بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والتقرير النهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛

ينص على منح لجنة حقوق الإنسان مهلة ٢١ يوما لتقديم تعليقاتها على تقرير الوزير (على أن تعرض هذه التعليقات على مجلس النواب مع التقرير)؛

ينص على استبقاء ما يرد في عقود العمل الراهنة من استحقاقات معاشات معينة ذات صلة بالسن.

ويتمثل الإجراء الرئيسي الوارد في مشروع القانون في تمديد سريان المادة ١٥١ من قانون حقوق الإنسان. والأساس المنطقي لذلك هو ضرورة الحفاظ على المركز القانوني الراهن للحكومة فيما يتعلق بقانون حقوق الإنسان لمدة سنتين أخريين لإتاحة قدر معقول من الوقت لمعالجة القضايا الصعبة المتعلقة بامتثال الحكومة.

٧٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وافق مجلس الوزراء مبدئيا على مطالبة جميع الوزارات والإدارات بأن تشرع مرة أخرى في تحديد وتقييم ومعالجة التناقضات بين قانون حقوق الإنسان وجميع القوانين والأنظمة والسياسات والممارسات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ووفق على إجراء عملية مراجعة جديدة مشتركة بين الإدارات تضم أربعة جداول عمل. وهذه العملية معروفة باسم "عملية الامتثال ٢٠٠١" وسيتم تنفيذها بمشاركة اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان. والهدف منها هو معالجة التناقضات المهمة بين قانون حقوق الإنسان والقوانين والأنظمة والسياسات والممارسات الأخرى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو التاريخ المقرر فيه حاليا انتهاء مفعول المادة ١٥١ من قانون حقوق الإنسان. وترد فيما يلي جداول العمل الأربعة:

الجدول الأول: استحقاقات الخدمات الاجتماعية. من المقرر أن تقوم الوزارات والإدارات المختصة بمعالجة التناقضات المحتملة في التشريعات والسياسات والممارسات التي تتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

الجدول الثاني: قضايا أخرى مهمة. من المقرر أن تقوم الوزارات والإدارات بتحديد ووضع اقتراحات لمعالجة التناقضات التشريعية الأخرى المهمة مع قانون حقوق الإنسان.

الجدول الثالث: قضايا ثانوية. من المقرر أن تقوم الوزارات والإدارات بمعالجة التناقضات التشريعية الثانوية من خلال برامجها التشريعية .

الجدول الرابع: السياسات والممارسات (بخلاف الخدمات الاجتماعية الأساسية). من المقرر أن تقوم جميع الوزارات والإدارات بتحديد سياساتها وممارساتها التي تمتثل أو لا تمتثل لقانون حقوق الإنسان. وإذا تبين أن هـــناك أية تناقضات، يكون على الوزارة أو الإدارة المختصة أن تحدد العملية المقترح إجراؤها لمعالجة هذه التناقضات.

٧١- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، طلبت الحكومة إجراء عملية إعادة تقييم وزارية مستقلة لأوجه حماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا. وكانت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها عملية إعادة التقييم المستقلة هذه كالآتي:

إن مؤسسات حقوق الإنسان القائمة في نيوزيلندا مجزأة وقد أدى صغر حجمها وهياكل إدارتها إلى إثارة صعوبات خاصة في مجالي التمويل والتشغيل؛

إن التزامات نيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة العلاقة بين قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، غير مفهومة فهما جيدا من جانب أفراد الشعب أو رجال السياسة أو من جانب العديد من الإدارات الحكومية؛

هناك حاجة إلى زيادة تثقيف الجمهور وإلى إجراء مناقشات بشأن التزامات نيوزيلندا المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان لإيلائها المزيد من الاعتبار وتطبيقها على نحو أكثر واقعية في القطاعين العام والخاص على السواء.

ونتيجة لذلك، أوصى المستشارون المستقلون بالعمل في أربعة اتجاهات استراتيجية عامة هي:

إنشاء مؤسسة وطنية جديدة لحقوق الإنسان تركز على القيادة الاستراتيجية والتثقيف والعمل الترويجي، على أن تضم المؤسسة الجديدة لجنة حقوق الإنسان والمسؤول عن تحقيق الوفاق في العلاقات بين الأجناس (وربما مؤسسات أخرى لحقوق الإنسان في وقت لاحق مثل المفوض المعني بالصحة والعجز والمفوض المعني بالأطفال).

إدخال تعديلات على القانون لتوضيح أدوار قانون شرعة الحقوق وقانون حقوق الإنسان وانطباقهما على الإجراءات الحكومية؛

تحسين طريقة إدراج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان لدى وضع السياسة العامة للحكومة والتشريعات؛

وضع خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

قانون أمين المظالم لعام ١٩٧٥

٧٢- ينص هذا القانون على أن يعين الحاكم العام أمناء المظالم بناء على توصية مجلس النواب. ويحقق أمناء المظالم في أي قرار أو توصية أو أي فعل أو إغفال من جانب أية هيئة من الهيئات المدرجة في جداول القانون ويتعلق بمسألة إدارية ويؤثر في أي شخص بصفته الشخصية أو أي مجموعة من الأشخاص بصفتها الشخصية. وتجري هذه التحقيقات بناء على شكوى يقدمها أي شخص أو بناء على اقتراح من أمين المظالم نفسه. ويجوز لأمين المظالم أن يقدم التوصيات التي يراها مناسبة، وأن يبلغ بها الإدارة أو المنظمة المعنية ووزير العدل (عند الاقتضاء). وإذا لم تتخذ الإجراءات المطلوبة في غضون فترة زمنية معقولة، يجوز تقديم التقرير حينذاك إلى رئيس الوزراء وإبلاغ مجلس النواب به.

٧٣- وعندما تنشأ هيئات جديدة بموجب قانون تشريعي، يُنظر في مدى استصواب إدراجها في جداول قانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥ وقانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢.

قانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢

٧٤- يرمي هذا القانون إلى زيادة إتاحة الحصول على المعلومات الرسمية بحرية، وحماية هذه المعلومات الرسمية إلى الحد الذي يتمشى مع المصلحة العامة والحفاظ على الخصوصيات، ووضع الإجراءات اللازمة لهذه الأغراض. والمعلومات الرسمية معرفة تعريفاً واسعاً في المادة ٢ من القانون وترد الهيئات التي ينطبق عليها القانون في الجداول الملحقة بهذا القانون وبقانون أمناء المظالم. وعموما، يخضع لهذا القانون الوزراء والإدارات الحكومية وجميع الوكالات الحكومية. وتتاح المعلومات الرسمية، ما لم يكن هناك سبب وجيه (كما يحدده القانون) لعدم الكشف عنها.

٧٥- ويجوز للأفراد ولبعض الهيئات الاعتبارية مطالبة الهيئات المدرجة في الجداول بإتاحة المعلومات الرسمية. ولأمناء المظالم أن يحققوا ويعيدوا النظر في أي رفض لإتاحة المعلومات الرسمية من جانب أية إدارة أو وزير أو مؤسسة متى تم طلبها. ويقدموا بعد ذلك تقريرا إلى الهيئة المختصة مشفوعا بتوصيات, ويقع على الإدارات والوزراء واجب عام يتمثل في مراعاة أية توصية إلا إذا أصدر الحاكم العام تعليمات خلافا لذلك بموجب قرار من المجلس الخاص. ومن الممكن للشخص الذي قدم الطلب الأصلي أن يطلب إعادة النظر في مثل هذا القرار الصادر عن المجلس الخاص في المحكمة العليا وأن يستأنف أمام محكمة الاستئناف.

٧٦- وقانون الاجتماعات والمعلومات الرسمية للحكومات المحلية لعام ١٩٨٧ هو قانون تشريعي مماثل يتعلق بالمعلومات الرسمية التي تحتفظ بها سلطات الحكومة المحلية والهيئات العامة.

قانون الخصوصيات لعام ١٩٩٣

٧٧- يؤدي هذا القانون، في جملة أمور، الوظائف التالية:

(أ) ينقل من قانون المفوض المعني بالخصوصيات لعام ١٩٩١ الأحكام التي تنشئ وظيفة المفوض المعني بالخصوصيات وتجعله عضوا في لجنة حقوق الإنسان؛

(ب) يضع ١٢ مبدأ لخصوصية المعلومات بصدد ما يلي:

'١' جمع واستبقاء واستخدام وكشف المعلومات المتعلقة بالأفراد من قبل وكالات القطاعين العام والخاص؛

'٢' إمكانية حصول كل فرد على المعلومات المتعلقة به لدى وكالات القطاعين العام والخاص؛

(ج) يحدد أربعة مبادئ لخصوصية السجل العام تنظم طريقة الاطلاع على المعلومات الشخصية المسجلة في السجلات العامة؛

(د) يطبق المبادئ على القطاعين العام والخاص؛

(ه) يخول المفوض المعني بالخصوصيات سلطة الإعفاء من بعض المبادئ، من خلال مدونات قواعد الممارسة أساساً؛

(و) يضع ضوابط فيما يتعلق بمضاهاة المعلومات تنطبق على أحكام المضاهاة القانونية التي ينفذها القطاع العام؛

(ز) يمكِّن الأفراد من تقديم شكاوى إلى المفوض المعني بالخصوصيات إذا كانوا يعتقدون أن خصوصياتهم قد انتهكت. ويركز قانون الخصوصيات هذا على قيام المفوض المعني بالخصوصيات بمعالجة الشكاوى وإيجاد تسوية حيثما أمكن ذلك. إلا أنه يمكن رفع دعاوى مدنية أمام محكمة إعادة النظر في الشكاوى في الحالات التي لا تتم فيها تسوية شكوى ما؛

(ح) يخول المفوض المعني بالخصوصيات صلاحيات لأداء وظيفة رصد وإبلاغ عامة بصدد اقتراحات السياسة العامة والاقتراحات التشريعية التي تنطوي على أثار تتعلق بالخصوصيات.

قانون هيئة الشكاوى من الشرطة لعام ١٩٨٨

٧٨- يرمي هذا القانون إلى تحسين إمكانيات التحقيق في الشكاوى الموجهة ضد الشرطة وتسويتها عن طريق إنشاء هيئة مستقلة معنية بالشكاوى الموجهة ضد الشرطة. ويجوز للهيئة أن تتلقى الشكاوى المتعلقة بالشرطة وأن

تحقق فيها، وأن تحقق في أي سوء تصرف أو ممارسة أو سياسة أو إجراء يبدو أن لـــه صلة بذلك، ثم تقدم رأيها وتوصـــياتها إلى مفوض الشرطة. وإذا لم يتخذ أي إجراء، يجوز إرسال الرأي والتوصيات إلى النائب العام ووزير الشرطة، وعرضهما على مجلس النواب حيثما كان ذلك مناسبا.

قانون الأطفال والشباب وأسرهم لعام ١٩٨٩

٧٩- أنشـــأ هـــذا القـــانون، في جملة أمور أخرى، وظيفة المفوض المعني بالأطفال. ويقوم المفوض بمجموعـــة واســـعة مـــن الوظائف التي تهدف إلى تعزيز وتأمين رعاية الأطفال والشباب. وتستخدم اتفاقية حقوق الطفل كأساس لهذا العمل.

قانون المفوض المعني بالصحة والعجز لعام ١٩٩٤

٨٠- أنشـــئ منصـــب المفـــوض المعني الصحة والعجز بموجب المادة ٨ من القانون المشار إليه أعلاه. وتتمثل مسؤولية المفوض في تعزيز وحماية حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز من خلال أنشطة التثقيف العام ومعالجة الشكاوى. وترد هذه الحقوق ذاتها في مدونة حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز، وهي نظام يندرج في إطار هذا القانون وقد بدأ سريانه في تموز/يوليه ١٩٩٦.

٨١- وتقـــدم لجـــنة حقوق الإنسان، والمسؤول عن تحقيق الوفاق في العلاقات بين الأجناس، والمفوض المعني بالخصوصـــيات وهيـــئة الشـــكاوى ضد الشرطة تقارير سنوية إلى وزير العدل عن ممارسة وظائفهم بموجـــب القوانين التي تخصهم. ويعرض الوزير هذه التقارير على البرلمان بعد استلامها. ويقدم أمناء المظالم تقارير سنوية إلى مجلس النواب.

باء - سبل الانتصاف المتاحة للفـــرد الـــذي يدعي بأن حقا مـــن حقوقـــه قد انتهك، وما يوجد من أنظمة لتعويض الضحايا ورد الاعتبار إليهم

٨٢- يجوز لأي فرد يعتبر أن أحد حقوقه المحمية بقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ قد انتهك أن يقدم شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان أو إلى مكتب العلاقات بين الأجناس. وإذا كانت المسألة تدخل ضمن نطاق اختصاصهما، جاز التحقيق في الإدعاء وتسويته عن طريق بالتوفيق.

٨٣- ويركـــز قـــانون حقـــوق الإنســـان لعـــام ١٩٩٣ عـــلى الـــتوفيق لتســـوية الشكاوى المتعلقة بالتمييز. إلا أنه في حالـــــة فشل إجـــراء التوفيق، يجوز رفع دعوى مدنية أمام محكمة إعادة النظر في الشكاوى (التي كانت تدعى في السابق محكمة تكـــافؤ الفرص). وللمحكمة سلطة إصدار مجموعة من الأوامر، بما في ذلك أوامر الكف عن تصرف معين أو القيام بتصرف معين، وإصدار أوامر مؤقتة للمحافظة على الوضع القائم بين الأطراف في انتظار تسوية الشكوى. ويجوز للمحكمة أن تحكم بدفع تعويضات

عـــن الخسارة المالية أو عن إيذاء المشاعر، كما أن لها أن تحكم حسب تقديرها بإعمال أي سبيل إنصاف آخر تراه ملائما. ويجوز للمحكمة، متى كان ذلك منطبقا، أن تصدر أوامر زجرية كي لا يتكرر أي فعل أو امتناع عن فعل يكون موضع الشكوى.

٨٤- ويجوز استئناف قرارات محكمة إعادة النظر في الشكاوى أمام المحكمة العليا التي يكون قرارها نهائيا، أو أمام محكمة الاستئناف بشأن نقطة قانونية.

٨٥- ولمحكمـــة العمـــل الابـــتدائية ومحكمة العمل العليا أيضا بعض الاختصاص فيما يتصل بدعاوى المظالم الشخصية والدعـــاوى المتعلقة بالإخلال بعقود العمل. وتشمل المسائل المندرجة في إطار إجراءات التظلم الشخصية الادعاءات المتعلقة بالفصـــل مـــن العمل دون مبرر، والتمييز في مجالات معينة، وتصرفات أصحاب العمل التي لا مبرر لها، والمضايقات الجنسية والإكراه فيما يتعلق بالانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية إحدى نقابات الموظفين. ولا يجوز القيام في الوقت نفسه بتقديم شكوى إلى اللجنة وتقديم شكوى تظلم شخصية. ويمكن استئناف قرارات محكمة العمل الابتدائية أمام محكمة العمل العليا.

٨٦- وختاما، فإن للمحكمة الابتدائية، بموجب المادتين ١٣١ و١٣٤ من قانون حقوق الإنسان، ولاية قضائية فـــيما يتعلق بجرائم الحض على التنافر العرقي ومنع الدخول إلى الأماكن العامة أو استخدام المركبات أو المرافق العامة لأسباب تمييزية. ولا يجوز إقامة مثل هذه الدعاوى إلا بموافقة النائب العام.

٨٧- ويجوز لمواطني نيوزيلندا أن يستفيدوا أيضا، في إطار إجراء تقديم البلاغات الفردية، من الأحكام المتعلقة بالشكاوى الواردة في البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أعلـــنت الحكومـــة في الآونة الأخيرة أنه سيجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتصبح نيوزيلندا طرفا في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذي أبرم مؤخراً، حتى يتسنى رفع شكاوى الأفراد بصدد الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. كما أصدرت نيوزيلندا الإعلان الطلوب بموجـــب المـــادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب فيما يتصل بتلقي بلاغات من الأفراد المشمولين بولايتها.

جيم- حماية الحقوق المشار إليها في شتى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان سواء في الدستور أو بموجب شرعة حقوق مستقلة، والأحكـــام المدرجـــة في الدستور أو شرعة الحقوق بصدد حالات تقييد هذه الحقوق

٨٨- ليســـت لنيوزيلندا وثيقة دستورية وحيدة. فالإطار الدستوري يشمل القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ وعددا من الأحكـــام التشريعية وقواعد القانون العام. وتتحدد كيفية ممارسة هذه السلطات القانونية على أساس "أعراف" دستورية، وهي مجموعة من القواعد غير المكتوبة إلا أنها ملزمة حسب ما أقرته الفعاليات الدستورية. والقانون العادي هو الذي ينبني عـــليه ويصـــان بموجبه الإطار الدستوري، ولا يتم ذلك من خلال تنفيذ قانون أعلى أو أساسي كالذي يوجد في أنظمة

قضائية أخرى. ولهذا السبب، فإن نيوزيلندا وإن كانت لديها شرعة للحقوق تم سنها في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، فإنها ليست شرعة حقوق مترسخة. فالحقوق والحريات الواردة في هذا القانون تخضع لحدود معقولة ينص عليها القانون بمقدار ما يمكن تبريره بالبرهان في مجتمع حر وديمقراطي. وكلما أمكن إعطاء معنى لأحد التشريعات يكون متفقا مع الحقوق والحريات الواردة في شرعة الحقوق، تفضل المحاكم ذلك المعنى على أي معنى آخر. بيد أن المحاكم لا تملك سلطة إلغاء التشريعات على أساس عدم توافقها مع شرعة الحقوق. وينص القانون على آلية يقدم النائب العام بموجبها تقارير إلى البرلمان عن تناقض أي تشريع مقترح مع شرعة الحقوق.

دال- كيف تُجعل صكوك حقوق الإنسان جزءا من النظام القانوني الوطني

٨٩- لا تصبح الاتفاقات الدولية تلقائيا جزءا من قانون نيوزيلندا بمجرد عملية التصديق على إحدى المعاهدات أو الانضمام إليها أو قبولها. فلكي يسري أي اتفاق دولي في نيوزيلندا، ينبغي أن تكون أحكامه واردة بالفعل في قانون نيوزيلندا الحالي أو يتعين سن تشريع جديد لهذا الغرض. ولذلك تقوم حكومة نيوزيلندا، قبل أن تصبح طرفا في أحد الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باستعراض قانونها الوطني لترى ما إذا كان يلزم سن أي تشريعات أو إدخال تعديلات إضافية على التشريعات الموجودة من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق في قانون نيوزيلندا تنفيذا كاملا وفعالا، أو ما إذا كان يلزم إبداء أية تحفظات.

هاء- ما إذا كان يجوز الاحتجاج بأحكام مختلف صكوك حقوق الإنسان أمام المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى والسلطات الإدارية أو إنفاذها مباشرة من جانبها أو ما إذا كان يجب تحويلها إلى قوانين داخلية أو لوائح إدارية كي تستطيع السلطات المعنية أن تنفذها

٩٠- لكي يستطيع الفرد إقامة دعوى مباشرة بشأن حقوق تحميها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي عموما أن يكون الحق مدرجا في القانون التشريعي المحلي (مثل قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠). وحيثما تسمح بذلك صيغة أي قانون تشريعي، تفسر المحاكم هذا القانون التشريعي بما يتمشى والقانون الدولي وتضعه موضع التنفيذ. والتقصير في مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة يجعل صانع القرار عرضة لمراجعة قضائية لتقصيره في مراعاة الاعتبارات ذات الصلة.

واو - المؤسسات أو الآلية الوطنية المسؤولة عن مراقبة إعمال حقوق الإنسان

٩١- وكما لوحظ في الفرع (ألف) أعلاه، تتولى لجنة حقوق الإنسان مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان بوجه عام، ويتولى المسؤول عن تحقيق الوفاق في العلاقات بين الأجناس والمفوض المعني بالخصوصيات مسؤوليات فيما يتعلق بالتمييز العنصري والخصوصيات على التوالي. ويتولى المفوض المعني بالأطفال الذي أنشئت وظيفته بموجب قانون الأطفال والشباب وأسرهم لعام ١٩٨٩ مسؤولية في مجال رفاهية الأطفال والشباب.

رابعا- الإعلام والإعلان

٩٢- منذ عام ١٩٧٧، عهد إلى لجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان بمهمة قانونية تتمثل في "تعزيز احترام حقوق الإنسان ومراعاتها من خلال التعليم والإعلان". كما يقوم بهذا الدور أيضا المسؤول عن تحقيق الوفاق في العلاقات بين الأجناس وذلك فيما يخص هذه العلاقات، والمفوض المعني بالخصوصيات فيما يتعلق بتعزيز وحماية خصوصيات الفرد.

٩٣- ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت اللجنة تضطلع بهذه المسؤولية القانونية بجدية من خلال قيام المفوضين والموظفين بمهام التوعية وبتوفير معلومات عن اللجنة وقانون حقوق الإنسان في أعمالهم اليومية. ولدى اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، فريق تثقيفي متفان يستهدف المجموعات التي يرجح أن يمارس التمييز ضدها والمجموعات التي يرجح أن تمارس التمييز ضد غيرها. ويعمل كل موظف من موظفي التثقيف مع قطاعات معينة في المجتمع: القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. ويتم توفير المعلومات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بمجموعة من الأشكال منها المعلومات المطبوعة، والعروض الشفوية (مثل الحلقات التدريبية والمؤتمرات)، والحلقات المجتمعية، وأشرطة الكاسيت وأشرطة الفيديو، وعلى موقع اللجنة على الشبكة العالمية. ولدى مكتب العلاقات بين الأجناس فريق تثقيفي كبير يؤدي نفس المهام التي تؤديها لجنة حقوق الإنسان بشأن العلاقات العرقية.

٩٤- وتضطلع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة بمسؤولية تنسيق إعداد التقارير الدورية لنيوزيلندا إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتقوم وزارة شؤون المرأة ووزارة شؤون الشباب بصياغة مشاريع التقارير المطلوب تقديمها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

٩٥- وقد نشرت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ملخصات لدراسة هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لتقارير نيوزيلندا الدورية، بما في ذلك المسائل المحددة المطروحة من قبل اللجان، وهي متاحة مجاناً للجمهور. وبمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت الحكومة "كتيب نيوزيلندا بشأن حقوق الإنسان الدولية" *New Zealand Handbook on International Human Rights* . وقد نشر هذا النص ليكون بمثابة مقدمة لمن أراد من مواطني نيوزيلندا الإطلاع على المزيد من المعلومات حول الإطار الدولي لحقوق الإنسان.